



The role of the internal control system in enhancing the accounting disclosure in the financial statements- A case study on a sample in companies listed in the Iraqi Stock Exchange

دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية
-دراسة حالة على عينة في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

*رواء غازي عبد الواحد

Abstract:

Internal control is a group of means to protect cash and other assets, as well as to ensure accuracy of accounting and operations recorded in the books and to check the validity of the accounting data and the degree of reliance on the efficiency of production , Accounting disclosure is the essence of accounting theory, so increased interest of scientific and professional and interested in accounting and disclosure after the emergence of joint stock companies, and was linked to this development with financial statements that are outputs of the results of These companies, their data, information, and measurement bases may be used by users of such information.

The purpose of this research is to know the role of internal control in enhancing accounting disclosure in the financial statements of listed companies in the Iraqi Stock Exchange. In order to achieve the objective of the research, the researcher tested the hypothesis of the research.

The hypothesis states that weakness in the internal control systems affects the accounting disclosure in the financial statements of the listed companies In the Iraqi market for securities). The questionnaire technique was used as a tool for collecting data from the sample of the study and distributed to a sample of employees in companies listed in the Iraqi Stock Exchange. The research reaches a number of conclusions, the most important of which are: The main recommendations were: – The company presents the financial statements that include the main objectives, estimates, forecasts and risks that affect its operation, which improves the internal control system.

المستخلص:

إن الرقابة الداخلية نشاط من نشاطات الإدارة وحسرت مهمتها في اكتشاف الاختلاسات والتلاعبات وتبعاً لوجود تغيرات جوهرية في اتجاهات الرقابة وأدواتها، والرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل لحماية النقدية والأصول الأخرى وكذلك ضمان الدقة الحسابية والعمليات المثبتة في الدفاتر وفحص صحة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها في الكفاية الإنتاجية، ويعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة، بحيث أزداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية والمهتمين بالمحاسبة والإفصاح بعد ظهور الشركات المساهمة

، وأرتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات نتائج نشاط هذه الشركات ، وما تتضمنه من بيانات ، ومعلومات، وأسس قياس يمكن استخدامها من قبل مستخدمي هذه المعلومات. يهدف هذا البحث إلى معرفة دور الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ولتحقيق هدف البحث قامت الباحثة بأختبار فرضية البحث ، أذ نصت الفرضية (يؤثر الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) و تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة وتوزيعها على عينة من العاملين في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : - أن الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية يؤثر على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وأن من أهم التوصيات كانت:- ان تقدم الشركة البيانات المالية التي تتضمن الاهداف والتقديرات والتنبؤات والاحطار

الفصل الأول

منهجية البحث والأبحاث والدراسات السابقة

إهتمت العديد من دول العالم بتطوير الدور الرقابي للإدارة العليا من خلال الأجهزة الرقابية لديها، لما لها من فوائد عديدة من أهمها المحافظة على المال العام وضمان سلامة النشاط المالي والإداري، والتأكد من التزام الجهات الخاضعة لرقابتها بالأنظمة والقوانين واللوائح والتعليمات السائدة ومتابعة الأعمال وتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية ، بقصد التعرف على الإنحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب. وتزايد الاهتمام بالأفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة حتى أصبح يحظى بأهتمام زائد من قبل مختلف الجهات المعنية على مستوى المؤسسات العامة والخاصة محلياً وإقليمياً، ويعود ذلك ليس فقط الى محاولة توحيد النظم العالمية الحالية التي عصفت مؤخراً وأضررت بالكثير من الأقتصاديات العالمية ، وعلى رأسها أقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة البحث :

أنحصرت مشكلة البحث في تحديد دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية ،
لذا يمكن تجسيد مشكلة البحث بالتساؤل الآتي :

-هل يؤثر الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على الإفصاح بالقوائم المالية بالشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أهمية الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ،نظراً
للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه الشركات وذلك من خلال إيجاد آلية تعمل
على ضبط العمل، وتكمن أهمية هذا البحث أيضاً في إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في
الشركات مما يعطي للبيانات المالية المزيد من الثقة والشفافية.

أهداف البحث :

يهدف البحث بصورة رئيسية الى تحديد دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالقوائم
المالية ، ومن خلال الهدف الرئيسي يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

١-التعرف على مدى توفر مقومات نظام الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق
المالية .

٢-دراسة نظام الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعرفة نواحي القصور
والضعف فيها ، وكذلك جوانب القوة المرتبطة بها ، والتعرف على مدى فعالية أجهزة الرقابة الداخلية في
الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣-معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية .

فرضيات البحث:

-يؤثر الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الأبحاث والدراسات السابقة

١-دراسة (عبد الحسين، ٢٠١١)

"دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الفساد، والرقابة وأسباب الفساد، حيث بينت الدراسة أسباب الفساد في العراق والوطن العربي، والتي ترجع إلى عدم خضوع السلطات السياسية والأدارية لقوانين واضحة، وضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها، أو بسبب جهل المواطن أو خوفه أو بسبب انعدام حرية التعبير. استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في الوصول إلى النتائج (دراسة غير ميدانية)، وأظهرت الدراسة أن الفساد له تكلفة اقتصادية، واجتماعية باهظة، فيعمل على تأخير التنمية وتحقيق الأزدهار للشعوب، ويقوض الديمقراطية وأرساء دولة القانون، كما عملت الدراسة على دراسة مسؤوليات السلطات الرسمية في الدولة، وما لها من دور دستوري، وقانوني في مقارعة أشكال الفساد، وما تتمتع به من استقلالية في ممارسة دورها الرقابي على كافة مرافق الدولة، لضمان امتثالها للقانون وخلصت الدراسة إلى أن الحكومة يجب أن تتجه إلى تعزيز الشفافية داخل المؤسسات العامة، وإقرار وسائل مساءلة المسؤولين الإداريين العاملين، ويتحقق ذلك كله من خلال، إنشاء المؤسسات الرقابية المستقلة مثل: ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، ومكاتب المفتشين العموميين

٢-دراسة (الدسوقي، ٢٠٠٤)

"مدى ملاءمة الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية "

هدفت الدراسة الى توضيح أهمية التقارير والقوائم المالية المحاسبية ،التي تعد أحد مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم ،لذلك فإن نجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها ،يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي يوفرها هذا المصدر ، لذلك من الأهمية أن تظل القوائم المالية في تطوير دائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في بورصة الأوراق المالية في مجال توفير المعلومات ، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة ميدانياً على الشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية ،وتمثلت عينة الدراسة في (٥٠) شركة. ومن ناحية أخرى ، فإن فعالية الإفصاح المحاسبي تتوقف على تقديم معلومات ملائمة يحتاج اليها المستثمر عند اتخاذ قراراته، وتوصلت الدراسة الى أن الحد الأدنى من الإفصاح يتمثل في معلومات قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ،والإفصاحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية .بالإضافة الى بنود معلومات أقرحها الباحث ،مع تفصيل لبعض البنود عند الحاجة الى ذلك ، كما أوضحت الدراسة ضرورة الالتزام بنشر التقارير المالية الربع سنوية ، وذلك حداً أدنى لمراعاة عنصر الوقت للمعلومة لتساهم في ترشيد القرار.

٣-دراسة (Zhang, et al .,Nan,2007)

Audit committee quality auditor independence and internal control "
"weaknesses

هدفت الدراسة إلى التعرف على جودة أداء لجنة التدقيق، وأستقلالية المدقق، والإفصاح عن ضعف الشركات يمكن أن تصنف على أن رقابتها (Oxley – Sarbans) الرقابة الداخلية بعد تطبيق قانون الداخلية ضعيفة ،إذا وجد في لجان التدقيق خبراء ماليين أقل كفاءة، وإذا كان المدققون أكثر إستقلالاً، بالإضافة إلى ذلك فالشركات، والمؤسسات التي تتبع سياسة تغيير المدقق الحديث تبدو ذات رقابة داخلية أكثر ضعفاً.

٤-دراسة (Dahawy,٢٠٠٧)

"الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة المصرية "

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تطبيق الشركات المصرية المدرجة في البورصة للإفصاح المحاسبي ، أذ قام الباحث باتباع المنهج التحليلي من خلال أعداد أداه للدراسة ، تقيس مدى تطبيق هذه الشركات لمعايير الإفصاح المالي المصرية ، والمستقاة في الأساس من المعايير الأمريكية للإفصاح المالي عن البيانات ، وتم توزيع الاستبانة على (١٠٠) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصري .وجاءت نتائج الدراسة لتوضح ان (٦١ %) من الشركات المدرجة في البورصة فقط تطبق الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المصرية للإفصاح ، والمستقاة من المعايير الأمريكية ،وقد أرجعت الدراسة أسباب ذلك الى العوامل الثقافية في المقام الأول .

موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة :-

يتميز هذ البحث عن غيره من البحوث في كونه يتناول دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية ، ويمكن تلخيص ما استفادت منه الباحثة لدى دراستها للأبحاث والدراسات السابقة بالجوانب الآتية:

- ١- اعتماد الباحثة عليها في بعض الجوانب النظرية وصياغة منهجية مناسبة للبحث.
- ٢- أنها تمثل إضافة معرفية ساعدت الباحثة في حصر المتغيرات والظواهر المتعلقة بموضوع البحث.

الفصل الثاني / الجانب النظري

الرقابة الداخلية والأنصاح المحاسبي /أطار مفاهيمي

المبحث الأول : الأطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية

لقد تطورت الحياة بمكوناتها وأنظمتها المادية والمعنوية، حتى انعكس ذلك على بيئة الأعمال والإجراءات المتبعة في تنفيذ الخطط، والبرامج داخل الوحدات الإدارية، والتي تعتبر الرقابة جزءاً أصيلاً من مكوناتها، وفلسفتها القائمة. وعلى ذلك يمكن إدراج بعض المفاهيم لنظام الرقابة الداخلية وكالاتي :

عرف المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين نظام الرقابة الداخلية بأنه الخطة التنظيمية ، وكل المقاييس والطرق المعتمدة داخل الوحدة الاقتصادية من اجل حماية الاصول ، وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية ، وتشجيع فعالية الاستغلال ، والابقاء على المحافظة على السير وفقاً للسياسات المرسومة.(المدهون ، ٢٠١٤ : ٨٦)

وأشار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين أن مصطلح الرقابة الداخلية يشير إلى كل السياسات، والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة في الوحدة الاقتصادية، لتساعد في التأكد من تحقق الأهداف الرئيسية للإدارة إلى أقصى حد ممكن بفاعلية وانتظام.(مفاهيم التدقيق المتقدمة ، ٢٠٠١ : ٢٧)

وترى الباحثة مفهوم نظام الرقابة الداخلية بأنه مجموعة من الجراءات والوسائل التي تتبناها الادارة لغرض تنفيذ الخطط، والسياسات الادارية للضبط الداخلي ، وبمعنى آخر مراجعة كافة البيانات المتعلقة بأصول الوحدة الاقتصادية ، والتأكد من دقتها ، والأعتماد على تلك البيانات ضماناً لحسن مسيرة عمل الوحدة الاقتصادية ، وتحقيق أعلى ربح ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

أهمية نظام الرقابة الداخلية:- (جربوع ، ٢٠٠٢ : ١٥٥-١٥٧)

تتبع أهمية نظام الرقابة الداخلية من أنها نقطة الإنطلاق الذي يركز عليها مراجع الحسابات الخارجي المستقل عند إعدادة لبرنامج التدقيق، وتحديد الاختبارات والفحوص التي ستكون مجالاً لتطبيق إجراءات

التدقيق، كما أنه يقع على عاتق إدارة الوحدة الاقتصادية إقامة نظام رقابة داخلية سليم والمحافظة عليه والتأكد من سلامته، ولا يمكن وجود حسابات منتظمة بدون نظام رقابة داخلية سليم. كما أن الالتزام بتقييم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحديد درجة الثقة، ودرجة الاعتماد على البيانات المالية. وأن عدم الالتزام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى وجود ثغرات في النظام المحاسبي وتزداد عمليات الاختلاس، والغش، والسرقة.

ومما سبق يمكن القول إذا كان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال وقوي ويمكن الاعتماد عليه، فإنه يمكن الحصول على البيانات المالية الدقيقة اللازمة التي يمكن الاعتماد عليها في التخطيط، واتخاذ القرارات، وكذلك يعتمد عليها المستفيدون والمستخدمون لها، وتزداد ثقة المستثمرين والمساهمين في البيانات والتقارير المالية للشركات، وأيضاً يعزز مكانتها في السوق المالي.

أنواع الرقابة الداخلية:

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية الى الأقسام التالية:

١- الرقابة الإدارية:

وهي الرقابة التي تتضمن الخطة التنظيمية، والإجراءات، والسجلات المرتبطة بعمليات اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى التصريح بالعمليات، ويعتبر هذا النوع أحد الوظائف الإدارية التي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف التنظيم، وهي نقطة البداية لتقرير أنظمة الرقابة المحاسبية على العمليات.

(جربوع، ٢٠٠٦ : ٢٩٦)

٢- الرقابة المحاسبية:

هي نقطة البدء المنطقية للفحص العادي للقوائم المالية، ومن الضروري إتمام هذا الفحص لعدة أسباب:-
منها إن إتمام هذا الفحص يؤدي إلى إتمام إجراء معياري للمراجعة الكاملة، حيث تزود الرقابة المحاسبية المراجع بأساس للثقة في السجلات بما يجعله يحدد طبيعة، واتساع، وتوقيت اختبارات التحقق.

٣- الرقابة المالية :

وهي منهج علمي شامل يتطلب التكامل ،والاندماج بين المفاهيم القانونية ،والاقتصادية ،والمالية ،والمحاسبية ،والادارية و هي حزمة من الرقابات المتعددة التي تمارس في وقت واحد ،بهدف التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية من كافة النواحي ،بغية المحافظة على الأموال العامة ،ورفع كفاءة إستخدامها ،وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من إنفاق المال العام أو تحصيله.(عاطف، ٢٠١٦ : ٨)

٤- الضبط الداخلي :

يتضمن الضبط الداخلي تقسيم العمل والسلطة لضبط العمليات اليومية الروتينية، والذي بواسطته يمكن أن يتحقق شخص ما من عمل شخص آخر مستقل عنه أو يكون عمل شخص ما مكملًا لعمل شخص آخر، بمعنى ألا ينفرد شخص واحد بعمل معين من بدايته إلى نهايته، وبهذا يمكن تفادي وقوع الأخطاء والأشياء غير المرغوب فيها، واكتشاف ما قد يحدث من ذلك في وقت مبكر، وبذلك يعد الضبط الداخلي الجزء الميكانيكي أو الآلي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل ويوفر لها دليلاً تلقائياً علي الدقة والانضباط.

(جربوع ، ٢٠٠٦ : ٢٩٧)

٥- المراجعة الداخلية:

وهي نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى مراجعة وفحص العمليات المالية، والقيود ،والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة ،فهي رقابة إدارية تمارس لقياس فعالية أساليب الرقابة الأخرى.(مرجع سابق ، ٢٩٨)

المبحث الثاني : الأطار المفاهيمي للأفصاح المحاسبي

أولاً: مفهوم الأفصاح المحاسبي :

تختلف وجهات النظر في مفهوم الأفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة وحدوده، وينبع هذا الاختلاف أساساً من أختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة ،الذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة .(بوشيلح، ٢٠٠٨ : ٤٦)

أذ أختلفت وتنوعت الآراء ووجهات النظر بشأن مفهوم الأفصاح المحاسبي ،فقد وضع الباحثون تعريفات عدة للأفصاح ،ويمكن أدرجها بالآتي :

يعرف الأفصاح بصورة عامة على أنه :بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر أنتاجها الى مستقر الاستفادة منها ، أو أستخدمها ، فألافصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها .

(حماد ، ٢٠٠٠ : ٢٤)

بينما في المجال المحاسبي يمكن تعريف الإفصاح على أنه أظهار القوائم المالية للمعلومات الأساسية جميعها عن الوحدة الاقتصادية، التي تهم الفئات الخارجية بحيث تفيد في اتخاذ القرارات الرشيدة .
(الساعدي والبياتي ، ٢٠١٢ : ٤)

ويعرف الإفصاح بأنه المعلومات المالية التي يفصح عنها للمساهمين في الوحدة الاقتصادية والى الجمهور عامة ،وتقدم بتفاصيل أقل بكثير مقارنة بالمعلومات المالية التي يفصح عنها للمدراء في الوحدة الاقتصادية.(pizzey,2001:188)

ومن وجهة نظر الباحثة يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين ، والدائنين ، وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أرباح في المستقبل ،ومقدرته على سداد ألتزاماته ،وأن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ، ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح وهي الإفصاح الكافي والافصاح العادي .
ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي:

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في أظهار جميع المعلومات الضرورية التي تعني المستفيدين ، وتساعدهم في اتخاذ القرارات ،وتخفيض حالة عدم التأكد من الأحداث الاقتصادية في المستقبل ، فأن أهميته تندرج في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المجالات الآتية:(البصري وجاسم، ٢٠١٧ : ٢١٦)
١-توفير المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية ،والأئتمانية ،أذ يجب أن تتضمن التقارير المالية المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرقبين ،والدائنين في اتخاذ قرارات خاصة تساعدهم في مجال الاستثمار ، والأئتمان ،ولتحقيق هذا الهدف فأن المعلومات تكون مفيدة اذا ما اتصفت بصفتين اساسيتين هما الملائمة ،والموثوقية ، وبصفتين تربط بينهما هما القابلية على المقارنة والثبات في تطبيق السياسات المحاسبية .

٢-توفير المعلومات المحاسبية التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ،وتحديد توقيت التدفقات النقدية ،وحالة عدم التأكد للمستلمات النقدية من مقسوم أرباح وعوائد بيع الاستثمارات .
٣-توفير المعلومات المتعلقة بمصادر تمويل الوحدة الاقتصادية ،والتزاماتها ، والتغيرات التي طرأت عليها تحديد نقاط القوة والضعف ، وامكانية الوحدة الاقتصادية في مواجهة العسر المالي .

ثالثاً: أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف الى ما يلي : (الجعبري، ٢٠٠٩ : ٥-٦)

١-**الإفصاح الكامل** : ويقصد به شمولية التقارير المالية ، وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، وأهمية هذا النوع من الإفصاح من اهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ،ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية ،بل يمتد الى بعض الوقائع اللاحقة للقوائم المالية ،والتي لها تأثير على مستخدميها .

٢-**الأفصاح العادل** : ويهدف الى الرعاية المتوازنة لأحتياجات الأطراف المالية ، اذ يتوجب أخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم ،او يفضل مصلحة على مصلحة الفئات الأخرى.

٣-**الأفصاح الكافي** :يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة ان مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق ، اذ يختلف حسب الأحتياجات والمصالح وبالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ،فضلاً عن انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

٤-**الأفصاح الملائم** : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الوحدة الاقتصادية وطبيعة نشاطها ، أذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية ، بل الالهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين ، والدائنين ،وتتناسب مع نشاط الوحدة الاقتصادية وظروفها الداخلية.

٥-**الأفصاح الوقائي** :القاعدة العامة هي أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها مظلة لأصحاب الشأن ،وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة،الا انها تعبر عن الاتجاه التقليدي للأفصاح فيالمحاسبة، وهو ما يعرف بالأفصاح الوقائي والذي يهدف الى حماية المجتمع ،وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.

٦-**الأفصاح التثقيفي** :يعكس الاتجاه المعاصر للأفصاح اتجاهاً نحو ما يعرف بالأفصاح الاعلامي أو التثقيفي ، وقد ظهر هذا المفهوم نتيجة أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص للمعلومات المحاسبية ، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالأفصاح عن المعلومات الملائمة ، لأغراض اتخاذ القرارات .ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي هي التنبؤات المالية ، والتقارير الصناعية على اساس خطوط الإنتاج ، والأفصاح عن مكونات الموجودات الثابتة.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

يتناول هذا الفصل تحليلاً تفصيلياً للبيانات ،وعرضاً للنتائج من خلال المعالجات الإحصائية التي أجريت على عينة الدراسة، وتحليل ومناقشة النتائج وتحديد مستوى الدلالات الإحصائية لكل منها في " دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي -دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة .ويتم التأكد من صدق الاستبانة بالإضافة إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام برنامج (SPSS)الأحصائي).

أولاً: سوق العراق للأوراق المالية (نظرة تعريفية):

هو سوق للأوراق المالية في بغداد العراق، تأسس عام 1992 وهو سوق حكومي أدرجت فيه أكثر من 113 شركة عراقية بين مساهمة خاصة ومختلطة وكانت قيمة تداولاته تصل الى أكثر من 17 مليون دينار وكان يطلق عليه اسم **سوق بغداد للأوراق المالية** وأغلق في شهر اذار عام 2003 واعد افتتاح السوق في حزيران 2004 تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية وتم تغيير اسم السوق الى سوق العراق للأوراق المالية وتم إدراج أكثر من 100 شركة. (<http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/aboutUs.htm>)

أ: أهداف سوق العراق للأوراق المالية :

يهدف سوق العراق للأوراق المالية وحسب نظامه الداخلي إلى تحقيق ماياتي :

اولاً : تنظيم وتدريب اعضائه مجلس المحافظين والشركات المدرجة فيه بطريقة تتناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز ثقتهم به .

ثانياً : تعزيز مصالح المستثمرين في سوق حرة موثوق بها أمينة ، فعالة ، تنافسية وتتسم بالشفافية .

ثالثاً : تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنظمة وبضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات .

رابعاً : تنظيم تعاملات أعضائه بكل ما له صلة بشراء وبيع الأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الاطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة .

خامساً : تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .

سادساً : توعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق .

سابعاً : جمع وتحليل ونشر الاحصاءات والمعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا النظام .

ثامناً : التواصل مع اسواق الأوراق المالية في العالم العربي والاسواق العالمية بهدف تطوير السوق .

تاسعاً : القيام بخدمات ونشاطات ضرورية اخرى لدعم أهدافه .

ب: تطور سوق العراق للأوراق المالية:

تعرضت الشركات المساهمة المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية الى انخفاض في القيمة السوقية لأسهمها بسبب التدهور الناتج عن الاتي (الجميل، 2016:69):-

1- غياب الشركات (صانعة السوق) التي من شأنها الحفاظ على مستوى الأسعار من التدهور وإعادة التوازن إليه.

٢- الممارسات الضارة لبعض الوسطاء العاملين في السوق.

٣- الأوضاع السياسية المضطربة بسبب الهجمات العسكرية المتكررة على العراق والتي أدت إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي.

4- الإشاعات التي يروجها العديد من المستثمرين والوسطاء من أجل رفع أو خفض أسهم شركة من شركات السوق لغرض الحصول على الربح السريع.

ج: القطاعات الاقتصادية في سوق العراق للأوراق المالية :

تطور سوق العراق للأوراق المالية من حيث وسائل التداول وعدد الشركات المدرجة فيه وفي قطاعات مختلفة ، ويوجد هنالك سبعة قطاعات اقتصادية في السوق المصارف ، التأمين، الاستثمار، الخدمات ، الصناعة ، الفنادق والسياحة ، الزراعة ، والجدول (٢) ، والمخطط (١) يوضحان عدد الشركات المدرجة في سوق وحجمهما ، حسب تصنيف الشركات في الدليل الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠١١.

جدول (١)

القطاعات الاقتصادية في سوق العراق للأوراق المالية

ت	القطاع التجاري	عدد الشركات
١.	قطاع المصارف	٢٢
٢.	قطاع التأمين	٥
٣.	قطاع الاستثمار	٩
٤.	قطاع الخدمات	١٠
٥.	قطاع الصناعة	٢٥
٦.	قطاع الفنادق والسياحة	١٠
٧.	قطاع الزراعة	٦

ثانياً: تقديم استبيان الدراسة: لقد تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

حيث يتكون الاستبيان من (١٧) سؤال، وتم تقسيمه إلى جزأين :

الجزء الأول: وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

الجزء الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة والذي قسم إلى محورين :

المحور الأول: والذي خصص لنظام الرقابة الداخلية

المحور الثاني: وضعت له عدة فقرات خاصة بالأفصاح المحاسبي .

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي، وتم تحديد مقياس الإجابة عن فقرات الدراسة كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم(٢) :مقياس ليكارت الخماسي

الأجابة	غير موافق بشدة	موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥	

سوف يتم تفسير المتوسطات الحسابية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

-متوسط أكثر من ٢.٤ يشير إلى موافق بشدة أو تسهم بدرجة مرتفعة جداً.

- متوسط يتراوح بين أكثر من ٤.٣ إلى ٢.٤ يشير إلى موافق أو تسهم بدرجة مرتفعة.

- متوسط يتراوح بين أكثر من ٦.٢ إلى ٤.٣ يشير إلى محايد أو تسهم بدرجة متوسطة.

- متوسط يتراوح بين أكثر من ٨.١ إلى ٦.٢ يشير إلى غير موافق أو تسهم بدرجة ضعيفة.

- متوسط يتراوح بين ١ إلى ٨.١ يشير إلى غير موافق بشدة أو لا تسهم إطلاقاً.

ثالثاً: عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة من الفئات التي يمتلكون الخبرة العلمية والعملية وهم المستثمرين والمساهمين كونهم المعنيون بالمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية ويستخدمون ويستخدمون بعناية القوائم المالية والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية مكونة من مستثمرين ومساهمين، وقد تم توزيع ٩٠ استمارة، حيث تم استرجاع ٨٥ استمارة أي أن نسبة الاسترجاع (44.94%) وهي نسبة صالحة للدراسة. ونلاحظ أن العينة أكبر من ٣٠ فرداً وحسب نظرية (Theorem Limit Central) التي مفادها أن توزيع جميع الأوساط الحسابية يكون قريب من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريباً من التوزيع الطبيعي بشرط أن يكون عدد أفراد العينة ٣٠ فرداً على الأقل، وعليه فإنه سوف يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية.

رابعاً: أدوات البحث الميداني: أن الأساليب الإحصائية التي تفيد في مثل هذه الدراسات تتمثل في:

- التكرارات والنسب المئوية من أجل معرفة مدى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو فقرات محاور ومجالات الدراسة ومن أجل وصف خصائص عينة الدراسة.

-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة والقيام بترتيبها حسب درجة الموافقة.

معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع. -

-الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

خامساً: تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول تحليل نتائج أسئلة المحورين باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

١-تحليل خصائص عينة الدراسة :

جدول رقم(٣): خصائص عينة الدراسة

الخاصية	التكرار	النسبة %
حسب الجنس	٧٤	٨٧.١٠
ذكر		
أنثى	١١	١٢.٩٠
حسب السن	٥	٥.٩٠
أقل من ٢٥		
٢٥-٣٠	٣٥	٤١.٢٠
٣٠-٤٥	٢٩	٣٤.١٠
أكثر من ٤٥	١٦	١٨.٨٠
حسب المستوى الدراسي	١٠	١١.٨٠
متوسطة		
أعدي	١٢	١٤.١٠
بكالوريوس	٥٢	٦١.٢٠
ماجستير	١١	١٢.٩٠
دكتوراه	٠	٠
حسب سنوات الخبرة	١٤	١٦.٥٠
أقل من ٥ سنوات		

١٨.٨٠	١٦	٥-١٠	
٣٨.٨٠	٣٣	١٠-١٥	
٢٥.٩٠	٢٢	أكثر من ١٥	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS

- أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث وهذا ما يرجع إلى طبيعة العينة التي تستلزم ذلك.

- تحتوي الشركات على فئة معتبرة للسن الكبير

- أن متوسط المستوى الدراسي للعينة مستوى بكالوريوس فما فوق أي لديهم التأهيل العلمي المناسب، وهذا بدوره يعزز من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها.

- أن عينة الدراسة من ذوي الخبرات الكبيرة

٢- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة

أ- تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال نظام الرقابة الداخلية:

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور نظام الرقابة الداخلية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يقوم مدقق الحسابات بتوسيع نطاق فحصه اذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية	٤.٢٢	٠.٥٤	٢
٢	يقوم مدقق الحسابات بالافصاح الكافي لنظام الرقابة الداخلية في الشركة	3.69	0.83	6
٣	يفصح مدقق الحسابات في تقريره للمساهمين عن نقاط الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية	3.80	0.84	5
٤	يقوم مدقق الحسابات بابلاغ لجنة التدقيق او مجلس الادارة اذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية	٤.١٦	٠.٦١	٣
٥	يفصح مدقق الحسابات في تقريره بفقرة ايضاحية اذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية	٤.٢٩	٠.٥٥	١
٦	يفصح مدقق الحسابات في تقريره للادارة عن نقاط	٣.٨٥	٠.٨١	٤

			الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية	
٧	١.٢٧	٣.٤١	يقوم مدقق الحسابات بالتحفظ في تقريره اذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية	
٨	١.٢٣	٢.٧٦	يمنتع مدقق الحسابات عن ابداء الرأي اذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية	
	٠.٤٢	٣.٧٧	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول اعلاه يتبين لنا أن المتوسط الحسابي للمحور الأول بلغ (٣.٧٧) وبأنحراف معياري (٠.٤٢) متحقق بدرجة موافقة مرتفع ، كما يتضح هناك تفاوت في درجة الموافقة ، حيث تراوحت درجة الموافقة ما بين (٤.٢٩ ، ٢.٧٦) ، كما يتضح من الجدول تفاوت في درجة الموافقة عينة البحث على جميع العبارات بدرجة متوسطة ومرتفعة حسب أستجابة عينة البحث .وكان أعلى متوسط للفقرة الخامسة ، أذ بلغ (٤.٢٩) بأنحراف معياري (٠.٥٥) مما يدل على أن مدقق الحسابات يفصح في تقريره بفقرة إيضاحية اذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .أما الفقرة الثامنة تشكل أقل قبول ضمن هذا المحور ، أذ بلغ المتوسط الحسابي لها (٢.٧٦) وبأنحراف معياري (١.٢٣) مما يدل على ان مدقق الحسابات لا يمتنع عن ابداء الرأي اذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢-تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال الإفصاح المحاسبي:

جدول رقم(٥) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الإفصاح المحاسبي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	الترتيب
٩	تزداد قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بزيادة الإفصاح المحاسبي في البنود المالية ،والايضاحات في قائمة الدخل	٣.٥٧	٠.٧٧	٨
١٠	تزداد قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بمدى الإفصاح للبيانات المالية في حقوق المساهمين	٣.٦٨	٠.٨٢	٩

١١	تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم، والتقارير المالية	٣.٨٢	١.٠٤	٧
١٢	يعد الإفصاح عن التضخم ذات أهمية، لكونه يعبر عن دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية	٣.٨٦	٠.٧٣	٦
١٣	تهدف الشركة من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي الى أظهر مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية	٤.١١	٠.٦٥	١
١٤	يوفر الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة كل المعلومات، والتوقعات المستقبلية، وكل خطط النمو للشركات	٤.٠٠	٠.٧٧	٣
١٥	تقوم الشركة بالإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال كتابة التقرير الخاص بها	٣.٩٨	٠.٧١	٤
١٦	تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية، ونتائج الأعمال، والمركز المالي في فترة معينة	٤.٠٧	٠.٥٩	٢
١٧	تعتبر إدارة الشركة مسؤولة عن اعداد ، وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، وكذلك التحقق من مدى تنفيذه بكفاءة وفعالية	٣.٩٥	٠.٨٤	٥
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		٣.٩١	٠.٣٣	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول اعلاه يتبين لنا أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني بلغ (٣.٩١) وبأنحراف معياري (٠.٣٣) متحقق بدرجة موافقة مرتفع ، كما يتضح هناك تفاوت في درجة الموافقة ، حيث تراوحت درجة

الموافقة ما بين (٤.١١، ٣.٥٧) ، كما يتضح من الجدول تفاوت في درجة الموافقة عينة البحث على جميع العبارات بدرجة متوسطة ومرتفعة حسب استجابة عينة البحث. وكان أعلى متوسط للفقرة الثالثة عشر ، أذ بلغ (٤.١١) بأنحراف معياري (٠.٦٥) مما يدل على أن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تهدف من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي الى اظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية. أما الفقرة التاسعة تشكل أقل قبول ضمن هذا المحور ، أذ بلغ المتوسط الحسابي لها (٣.٥٧) وبأنحراف معياري (٠.٧٧) مما يدل على ان الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لاتزداد قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بزيادة الإفصاح في البنود المالية والايضاحات في قائمة الدخل.

سادساً: اختبار الفرضية: لاختبار صحة الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٦) : نتائج اختبار الفرضية

قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى المعنوية
٤.٣٤	٢.٩٤	٠.٠٥

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥) ، وهذا يعني أن الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية يؤثر على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد:

يمثل هذا الفصل خلاصة لجهود الباحثة في بحثها الذي تناول موضوع "دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " وما توصلت اليه نتائج التحليل الأحصائي لمتغيرات البحث الرئيسية والفرعية لإثبات فرضيتها، وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات وفي ضوئها وضعت مجموعة من التوصيات.

في ضوء ما سبق يتضمن الفصل الرابع المبحثين الآتيين:-

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الأول

الأستنتاجات

يتناول هذا المبحث عرض أهم الأستنتاجات التي توصل اليها البحث في جانبه النظري والتطبيقي:-

١-يفصح مدقق الحسابات في تقريره :

- أ- للمساهمين عن نقاط الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية.
- ب- تقريره بفقرة ايضاحية اذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية.
- ت- لادارة عن نقاط الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية.

٢- أن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تهدف من الافصاح عن البيانات المالية في المركز المالي الى اظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

٣-يؤثر الضعف في انظمة الرقابة الداخلية على الافصاح بالقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

٤- يوفر الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة كل المعلومات ،والتوقعات المستقبلية ،وكل خطط النمو للشركات.

٥- تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم، والتقارير المالية.

المبحث الثاني

التوصيات

من خلال ما أفرزته الأستنتاجات السابقة توصلت الباحثة الى التوصيات الآتية:-

١- أن تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم، والتقارير المالية

٢- تزداد قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بزيادة الافصاح في البنود المالية والايضاحات في قائمة الدخل.

٣- أن تقوم الشركة بالافصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال كتابة التقرير الخاص بها.

٤- على المؤسسات التعليمية كالجامعات والمعاهد التجارية تخصيص مساق علمي عن الافصاح المحاسبي ومعايير الافصاح كمادة علمية تدريس في الجامعات وهذا سيؤدي الي تحسين قدرات الطلبة الخريجين (المحاسبين) لمعرفةهم بالافصاح والسياسات المحاسبية.

٥-أن يقوم مدقق الحسابات بتوسيع نطاق فحصه اذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية .

الفصل الخامس

المصادر

المصادر العربية:

١- الكتب:

- 1- القباني، ثناء، الرقابة المحاسبية في النظامين اليدوي والالكتروني، الدار الجامعية، 2007 .
- 2- جربوع، يوسف، مدي مسؤولية مراجع الحسابات المستقل عن دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية وفقا لمعايير المراجعة الدولية، بحوث ودراسات ، ٢٠٠٦.
- 3- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١ ، مفاهيم التدقيق المقدمة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.

٢- الأطاريح:

- ١- الجعبري ، احمد، مجدي ،(٢٠٠٩)، الأفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ،دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية ،ص ٥-٦
- 2- المدهون ، رغدة ،(٢٠٠٧) ، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي ،رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين.
- ٣- بوشليح ، محمد ،(٢٠٠٨) ، مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ،عمان.
- ٤- حماد ، طارق عبد العال ، (٢٠٠٠) ،التقارير المالية واسس الأعداد والعرض والتحليل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس
- ٥- عاطف ، احمد، ساجدة ،(٢٠١٦)، اثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق ، دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة) ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية ادارة الأعمال

٣- المؤتمرات والهيئات:

- 1- البصري ، عبد الرضا ، وجاسم ، ببداء (٢٠١٧)، دور الافصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين،مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، العدد مئة وعشرة
- 2- الجميلي ، خلف ، ياسين ، ٢٠١٦ ، سوق العراق للأوراق المالية ودوره في التنمية الاقتصادية، العدد ٥٢٢٩.
- 3- الدسوقي، عدنان ،(٢٠٠٤)،دراسة تطبيقية لمدى ملائمة الافصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الاوراق المالية،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ،جامعة الأسكندرية ، ملحق العدد الأول ، المجلد الحادي والاربعين ، ص (٦٥-٣٨)

- 4-الساعدي ، مؤيد ، والبياتي ، قاسم ، (٢٠١٢)، فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري ،منظور اداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف ، بابل ، العراق
- 5-عبد الحسين ،علي ،احسان ، (٢٠١١) ، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد ،بحث مقدم الى هيئة النزاهة ، قسم البحوث والدراسات ، العدد الثالث
- 6-جربوع، يوسف، (٢٠٠٢) ،مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية، الطبعة الأولى.

2- Foreign References:-

- 1-Zhang, Yan, Zhou, Jian, Zhou, Nan,(2007) ," Audit committee quality auditor independence and internal control weaknesses", Journal of Accounting and Public Policy,[Volume 26, Issue 3](#)pp ,300-327.
- 2- Dahawy, K. (2007), Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange, Middle Eastern Finance and Economics, Cairo.
- 3-Pizzey Alan " Accounting and finance A firm foundation " 5th ed . TJ International Ltd , pad stow , Corn wall , London and New york , 2001.

Internet

- ١-<http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/aboutUs.htm>